



تقييم حالة

النفط مرّةً أخرى، عود على بدء

أسامة نجوم | ديسمبر 2015

النفط مرّة أخرى، عود على بدء

سلسلة: تقييم حالة

أسامة نجوم | ديسمبر 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

1	مقدمة
1	أولاً، رؤى متضاربة حول الأسباب
6	ثانياً، نظرة إلى انعكاسات انخفاض أسعار النفط
11	ثالثاً، التوقعات في الأفق المنظور
14	خاتمة

مقدمة

في الفترة الأخيرة، عاد الحديث عن النفط ليحتلّ عناوين الصحف والأخبار بعد أن جرى التطرّق إليه خلال عدد من اللقاءات والمؤتمرات الإقليمية التي حصلت في منطقة الخليج العربي، ومنها الدورة السادسة للطاولة المستديرة لوزراء الطاقة الآسيويين في الدوحة، والنسخة الرابعة للقمة العربية اللاتينية التي عُقدت في الرياض، والتي تخلّلتها مشاركة مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد ولقاؤها عدداً من المسؤولين وصنّاع القرار في دول الخليج، ثمّ زيارتها لدولة قطر ولقاؤها عدداً من المسؤولين.

ويمكن لمتابع هذا الشأن أو المهتمّ به أن يلاحظ أنّ مسألة النفط وأسعاره المتهاوية وانعكاساته على اقتصاديات العالم، ولا سيما أنّ دول الخليج العربي كانت العنوان الأبرز في هذه اللقاءات والفعاليات، بالنظر إلى التوجس الكبير الذي يسود الأوساط كلّها بتداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له في الشرق الأوسط، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وبالنظر كذلك إلى الجدل الكبير الذي ساد خلال أعمال ندوة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات التي عُقدت مؤخراً في الدوحة بقطر حول تفسير انخفاض سعر النفط، بين مناصري نظرية المؤامرة الذين يرون أنّ دولاً بعينها (من منظمة أوبك تحديداً) هي سبب انخفاض السعر من خلال عمل قصديّ يهدف إلى الإضرار بدول أخرى داخل أوبك وخارجها (إيران وروسيا) من جهة، وآخرين يُرجعون الانخفاض إلى عوامل السوق الأساسية من عرضٍ وطلبٍ من جهة أخرى. وتحاول هذه الورقة أن تلقي الضوء على هذا الجدل، والوقوف على أسباب انخفاض سعر النفط، والتطرّق إلى تداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وروسيا؛ بهدف المقارنة وتبيان خطورة التداعيات ودرجة حدّتها بالنسبة إلى تلك الدول.

أولاً: رؤى متضاربة حول الأسباب

لئن كان يوجد اتفاق على أنّ الهبوط المدوّي لأسعار النفط خلال عام 2014 واستمراره خلال عام 2015 فاجأ الاقتصاد العالمي وخلق تداعيات غير مرغوب فيها على اقتصاديات الدول المصدرة له، فإنه يبدو أنّ هناك اختلافاً حول أسباب الانخفاض ومحقّزاته. ففي حين يرى بعضهم أنّ السبب الرئيس في انخفاض السعر منذ عام 2014 هو

وفرة المعروض النفطي في السنوات الأخيرة التي نجمت عن زيادة الطاقة الإنتاجية في عدد من الدول من خارج أوبك وفي صادراتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وروسيا، والمكسيك، يربح بعضهم الآخر بُعداً جيوسياسياً للقضية من خلال اعتماد نظرية المؤامرة وتسويق ادعاء مفاده أنّ بعض دول أوبك ودول الخليج بالتحديد، وفي صادراتها المملكة العربية السعودية، تهدف إلى معاقبة روسيا وإيران بسبب مواقفهما السياسية تجاه عدد من القضايا الجيوسياسية في المنطقة، منها الملفان السوري واليمني، وهناك من يوسعون نطاق الطرف المتآمر عليه ليشمل أميركا إلى جانب روسيا وإيران مقابل المتآمرين أنفسهم (أي أغلبية دول مجلس التعاون الخليجي)، معللين ذلك بعدم رضا تلك الدول عن الاتفاق النووي الإيراني، وعن موقف أميركا غير الواضح والمربك تجاه قضايا المنطقة وأهمها الملف السوري¹.

ويرى بعضهم أنّ عامل المضاربة ساهم في انخفاض الأسعار ولا سيما في نهاية عام 2014 عندما عززت حركة المضاربات والبيع الهلع في الأسواق ودفعت إلى عمليات بيع لأصول مالية لها علاقة بسلعة النفط، وهو ما فاقم هبوط الأسعار آنذاك.

ما يهتمنا في هذا الشأن هو اختبار ما يُسوّق له بعضهم من فرضية المؤامرة لتفسير انخفاض أسعار النفط مؤخراً، وذلك باستعراض سريع لأسباب نرى أنها موضوعية، وأنها تعود إلى دينامية سوق النفط وتغيراته الهيكلية أكثر من كونها جزءاً من مناورات سياسية بهدف ضرب أهداف بعينها.

وقبل اللوج في رؤيتنا المتعلقة بالأسباب، نشير إلى أننا نؤمن - بعيداً من وسواس المؤامرة - بما يسمى لعبة المصالح أو الفوائد أو المكاسب. فلكل فرد أو مجموعة أو أمة مصالح يُراد تحقيقها والحفاظ عليها وتوسيعها إن تسنى ذلك. وهذا الأمر سائد وموجود في كلّ الأماكن والأزمان، وهو يدخل ضمن مفردات العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية. وأحياناً قد تتساقق مصالح الأفراد أو الجماعات أو الأمم، وأحياناً أخرى قد تتعارض وتتضارب. ومن البديهي أنّ كلّ طرف في لعبة المصالح يسعى لتقليل خسائره وتعظيم مكاسبه، وربما يفاوض فيها باستخدام الأدوات والوسائل المتاحة ووفق عوامل المصلحة الآنية والإستراتيجية.

¹ أثارت هذه النقطة جدلاً خلال جلسات ندوة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات "تداعيات انخفاض سعر النفط على الدول المصدرة"، وقد عُقدت في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، بالدوحة في قطر.

وفي ما يخص مسألة النفط ذاتها، جميعنا يعلم أنه سلعة إستراتيجية تشكّل محور الاقتصاد العالمي الحديث، ومن ثم فإنّ تغيرات أسعاره تؤثر كثيرًا في مجريات الاقتصاد العالمي، كما أنّ سعره يخضع، كغيره من السلع، لأوضاع السوق، ومنها جانبًا العرض والطلب ومرونتهما، إلى جانب عوامل أخرى منها مستوى المنافسة ونوعيتها². وفي ما يخص سوق النفط، وعلى امتداد سنوات طويلة خلت، كانت دول أوبك هي المنتج الرئيس في السوق، وقد حظيت بمزايا نسبية، منها انخفاض تكلفة الإنتاج؛ ما مكّنها من الحصول على عوائد كبيرة عند ارتفاع السعر (فترة السبعينيات من القرن العشرين)، ومن التدخل لدعم الأسعار صعودًا عند انخفاض السعر من خلال خفض إمداداتها للسوق العالمية (فترة ثمانينيات القرن العشرين).

يبدو أنّ معظم الحالات التي كانت تتدخل فيها دول أوبك لإعادة قيمة سعر برميل النفط، من خلال تقليص معروضها، ارتبط بخسارة جزء من حصتها في السوق العالمية لمصلحة مزوّدين من خارج أوبك دفعهم تحسّن الأسعار ورفع مستوى إنتاجيتهم إلى زيادة حصتهم من السوق. وقد حصل هذا الأمر في منتصف ثمانينيات القرن العشرين؛ إذ انخفض السعر إلى نحو 10 دولارات للبرميل الواحد من النفط نتيجة زيادة الإنتاج من خارج أوبك بمقدار 6 ملايين برميل يوميًا، وهو ما جعل السعودية (المنتج الأكبر آنذاك) تخفض إنتاجها في آب/ أغسطس 1985؛ بهدف دعم الأسعار، لكنها سرعان ما رفعت إنتاجها من مليونين برميل إلى 5 ملايين برميل يوميًا مع بداية عام 1986؛ بسبب عدم التزام المزودين من خارج أوبك بخفض كميات إنتاجهم من جهة، ومن أجل أن تعوّض خسائرها من انخفاض السعر. وهكذا، بقي السعر منخفضًا حتى عام 1990؛ إذ ارتفع بسبب انخفاض الإنتاج واجتياح العراق للكويت، لكنه سرعان ما تراجع بعد تحرير الكويت ووصل إلى مستويات منخفضة عام 1994 تقارب ما كانت عليه في منتصف الثمانينيات.

وخلال الفترة 1994 - 1997، ونتيجةً لارتفاع الطلب من بعض الدول الآسيوية الناشئة وانخفاض الإنتاج من روسيا الاتحادية، استعاد السعر توازنه. لكنّ الأزمة المالية التي عصفت بدول آسيا عام 1997 أدت إلى

² هذه العوامل، بحسب أبسط مبادئ علم الاقتصاد، تراوح بين منافسة تامة تسمح بحرية الدخول إلى السوق والخروج منها من دون معيقات، ومن ثمّ تفرز سعرًا توازنيًا يعادل بين العرض والطلب، أو تكون احتكاريًا كاملاً يسمح لمنتج بعينه التحكم في العرض والسعر من دون أخذ أمر الطلب في الحسبان، أو احتكاريًا لقلّة تحظى بتفوق نسبي يسمح بفرض شروطها وتحديد كميات العرض ومستويات السعر، بغضّ النظر عن الطلب.

انخفاض الطلب الآسيوي للنفط في وقتٍ ازداد فيه معروض أوبك؛ ما أدّى إلى تراجع السعر، وهو الأمر الذي جعل دول أوبك تخفض إنتاجها إلى نحو 3 ملايين برميل يوميًا بين بداية عام 1998 ومنتصف عام 1999، فأدّى ذلك إلى ارتفاع السعر أكثر من 25 دولارًا للبرميل. واستمرّ ارتفاع السعر حتى أنه وصل إلى مستويات أعلى ممّا كان عليه عام 1981؛ إذ وصل إلى ما يزيد على 30 دولارًا للبرميل آنذاك.

بعد ذلك، ونتيجةً لزيادات كبيرة في إنتاج أوبك خلال عام 2002 (بمتوسط مقداره 3.2 ملايين برميل يوميًا) وزيادة إنتاج روسيا الاتحادية، انخفض السعر مرّةً أخرى؛ ما جعل دول أوبك تخفض إنتاجها بمقدار 3.5 برميل يوميًا في أيلول/سبتمبر عام 2001؛ من أجل رفع الأسعار. لكنّ الهجوم الإرهابي على أميركا في الحادي عشر من الشهر نفسه أدّى إلى تعميق انخفاض السعر إلى ما دون 20 دولارًا للبرميل. وفي عام 2002، ونتيجةً لقيام دول أوبك وبعض المنتجين من خارجها، ولا سيما روسيا الاتحادية بخفض كميات الإنتاج، ارتفع السعر إلى نحو 25 دولارًا للبرميل، ثمّ تابع السعر ارتفاعه نتيجةً لانخفاض المخزون الأميركي إلى مستويات غير مسبوقة، وانخفاض إنتاج فنزويلا إلى نحو 900 ألف برميل يوميًا فقط، وانخفاض إنتاج العراق بعد الحرب عليه عام 2003، وارتفاع الطلب الآسيوي للنفط. فقد وصل السعر إلى ما بين 50 و60 دولارًا للبرميل خلال الفترة 2006 - 2007.

ومع حصول الأزمة المالية العالمية عام 2008، وعلى الرغم من الارتفاع "الجنوني" للسعر الذي حصل نتيجة المضاربات (وصل السعر إلى نحو 145 دولارًا للبرميل في 3 تموز/يوليو)، تراجع السعر إلى ما دون 40 دولارًا في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه. وكالعادة قامت دول أوبك، وفي صادراتها السعودية، بخفض الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل يوميًا في شهر كانون الثاني/يناير عام 2009؛ وذلك من أجل إعادة التوازن للأسعار، مع ارتباط ذلك الخفض بطلب متزايد من الاقتصاديات الناشئة وفي صادراتها الصين؛ ما دفع بالسعر إلى الأعلى وصولًا إلى نحو 100 دولار للبرميل.

استمرت الحال على ما هي عليه حتى السنوات الأخيرة التي شهدت بدء قفزات في الإنتاج النفطي من خارج أوبك منذ عام 2010، ولا سيما في أميركا وكندا وروسيا، وتعزّزت هذه القفزات خلال الفترة 2012 - 2013 نتيجة وصول الأسعار إلى مستويات قياسية مرتفعة غير مسبوقة في تاريخ النفط، وبالتوازي مع ذلك خلال تلك

الفترة، لم يشهد إنتاج دول أوبك أيّ تغيير. فهو قد تركّز في مستوى 30 مليون برميل يوميًا. وهكذا، فإنّ كميّة المعروض اليوميّ من النفط خلال الفترة 2012 - 2013، ازدادت ازديادًا ملحوظًا، لكنّ طلبه أيضًا ازداد مدفوعًا بالأداء القوي للاقتصاديات القيادية في العالم (الصين والهند) خلال هذه الفترة، مع وجود حالة تفاؤلية باستمرار الوضع على ما هو عليه في فترة مستقبلية عززتها عمليات مضاربة محمومة في الأسواق المالية ساهمت في رفع الأسعار على نحوٍ يكاد يكون جنونيًا.

وفجأة، ومن دون سابق إنذار بدأت الأسعار تنخفض منذ منتصف عام 2014. ومن ثمّ حدثّ التهاوي مع بداية عام 2015. ومن أسباب هذا التهاوي انخفاض الطلب العالمي نتيجةً لتباطؤ الاقتصاد الصيني وعدم قدرة اقتصاد منطقة اليورو على التعافي من أزماتها. وبما أنّ العرض حافظ على تراكمه، فمن البديهي أن ينخفض السعر وفقًا لمعادلة العرض والطلب. وعندما انحدر السعر إلى مستويات غير متوقعة من جميع الأطراف الرئيسية في السوق، بدأت محاولات التباحث بين منتجي أوبك وخارجها للاتفاق على خفض كميات المعروض النفطي من جميع الأطراف، وفق تفاهات معيّنة للدفاع عن السعر وإعادة قيمته إليه. لكن باءت هذه المحاولات بالإخفاق، ما جعل المنتجين من أوبك يرفضون خفض كميات معروضهم النفطي من جانب واحد كما فعلوا سابقًا، وأدّى ذلك إلى ضغوط ساهمت في خفض الأسعار منذ نهاية عام 2014 إلى حدّ الآن.

لقد ساندت التوقعات التفاؤلية - وفق معظم الهيئات والمراكز الدولية والبحثية - بشأن بدء استعادة الاقتصاد العالمي زخمه عام 2015 وارتفاع الطلب للنفط، موقفَ دول أوبك حول كميات الإنتاج. لكنّ الذي حصل في ما بعد أنّ هذه التوقعات خابت، وأنّ الاقتصاد العالمي لم يعرف المستوى المتوقع من التعافي، بل إنّ متاعب الاقتصاد الصيني زادت، خصوصًا في شهر آب/أغسطس من عام 2015 بعد خفض قيمة عملته المحلية، وبعد أن كابدت بورصة شنغهاي خسائر كبيرةً. وهكذا، حافظت الأسعار على مستوياتها المتدنية؛ ذلك أنها ما تزال تراوح بين 40 و50 دولارًا للبرميل. وكان من الطبيعي حصول عدّة محاولات للتوصل إلى تفاهم بين منتجي أوبك وغيرهم؛ من أجل خفض الإنتاج والدفاع عن الأسعار خلال الأشهر القليلة السابقة. لكن يبدو أنها باءت جميعها بالإخفاق نتيجةً لتمسك الأطراف ذات الشأن بمواقفها.

والنتيجة أنّ اقتصاديات الدول المصدرة للنفط داخل أوبك وخارجها بدأت تترجح تحت وطأة انخفاض عوائد تصديره، وأننا بدأنا نسمع عن توقعات تسجيل عجزٍ في موازنتها المالية وانخفاضٍ في نموها النفطي والعام، وتسجيل عجز في أرصدة حساباتها الجارية وموازن مدفوعاتها وتناقص احتياطياتها الرسمية من القطع الأجنبي والبدء بالافتراض الداخلي والخارجي. وفي ما يلي نستعرض بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس درجة تأثر بعض الاقتصاديات المصدرة للنفط بانخفاض سعره، ومنها بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، وروسيا.

ثانياً: نظرة إلى انعكاسات انخفاض أسعار النفط

من حيث المبدأ، يوجد اتفاق واسع على أنّ انخفاض سعر النفط نتجت منه آثار قاسية في اقتصاديات الدول المصدرة له والمعتمدة عليه مصدرًا رئيسًا للدخل والإيرادات. وفي المقابل، تنعمت الدول المستوردة له بانخفاض سعره نتيجةً لانخفاض تكلفة المستوردات النفطية؛ ما أتاح لها هامشاً مالياً استخدمته لتمويل أوجه مختلفة لإنفاقها الحكومي، وارتبط ذلك بانخفاض مستويات الأسعار فيها.

لقد تباينت التقديرات بشأن مدى انعكاسات انخفاض سعر النفط على الاقتصاد العالمي. فقد قدر بعض الخبراء، في ندوة نظّمها المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات بالدوحة في قطر، خسائر المنتجين للنفط بنحو 338 مليار دولار عام 2014، في حين بلغت مكاسب المستهلكين نحو 375 مليار دولار، وبلغ صافي خسائر دول أوبك 78 مليار دولار عام 2014، ومن المتوقع أن يصل إلى 436 مليار دولار عام 2015³. وقدرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في محاضرتها، بجامعة جورج تاون في قطر انخفاض، قيمة عائدات صادرات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 275 مليار دولار عام 2015، وتوقعت انخفاض معدل النمو الحقيقي في دول مجلس التعاون من 3.2% عام 2015 إلى 2.7% عام 2016⁴.

³ "338 مليار دولار خسائر منتجي النفط في 2014"، العربي الجديد، 2015/11/7، انظر: <http://bit.ly/1QHAV95>

⁴ "لاغارد تدعو لبدائل عن النفط"، جريدة الوطن القطرية، 2015 /11/11، انظر: <http://bit.ly/21fosgn>

وتشير معظم التوقعات إلى تأثر اقتصاديات دول الخليج الأخرى بانخفاض أسعار النفط تأثرًا واضحًا. فمن المتوقع أن يشهد الناتج الاسمي في دولة قطر انكماشًا مقدّرًا بنحو 10.1% عام 2015، ونموًا محدودًا يبلغ نحو 4.3% عام 2016؛ إذ يُتوقع أن يبلغ سعر النفط نحو 56 و61.6 دولارًا للبرميل الواحد عامي 2015 و2016 على التوالي. في حين أنه من المتوقع تسجيل نموّ جيّد في الناتج الحقيقي، مقارنةً بأسعار عام 2004 الثابتة؛ بمعدلي 7.3% و6.6% عامي 2015 و2016 على التوالي؛ نتيجةً لتراكم قطاع البناء والتشييد والسياحة⁵، في حين يُرجّح تحقّق فائض ماليّ محدود عام 2015 يبلغ نحو 1.4% من الناتج المحليّ الإجماليّ الاسمي، مقارنةً بنسبة الفائض الماليّ عام 2014 التي بلغت 12.3% من الناتج الاسمي (السبب الرئيس في ذلك هو انخفاض قيم عائدات تصدير النفط).

أمّا في عام 2016، وعلى الرغم من توقّع ارتفاع سعر النفط نسبيًا، فإنّ الميزان الماليّ للحكومة سيشهد عجزًا يُقدّر بـ 4.9% من الناتج الاسمي؛ وذلك بسبب توقع زيادة الإنفاق الرأسمالي، ولا سيما في قطاع البناء والتشييد، مع توقع الانخفاض في الإنفاق الجاري. كما يُتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحليّ الإجماليّ الاسمي من 5.3% عام 2015 إلى 1.7% عام 2016⁶. وفي المقابل، تشير آخر إصدارات بنك قطر الوطني إلى توقّع معدل نموّ حقيقيّ عام 2015 يقدر بنحو 4.7%، وهذا المعدل أقلّ ممّا كان متوقعًا في بداية العام، وإلى أنّ العجز الماليّ المتوقع خلال الربع الثاني فقط من عام 2015 يُقدّر بنحو -7.7% من الناتج المحليّ الإجماليّ الاسمي⁷.

كما تشير نشرة "بزنيس مونيتور"⁸، وهي ترى أنّ السعر المرجعي لسلة أوبك للنفط ربّما يراوح بين 56 و58 دولارًا للبرميل، إلى توقع انكماش معدل النمو الاسمي في السعودية نحو -7.4% عام 2015، وانخفاض معدل النمو الحقيقي إلى 3.7 و3.2% عامي 2015 و2016، مقارنةً بـ 4.3% عام 2014، وزيادة نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحليّ الإجماليّ من -2.3% عام 2014، إلى -18.1 و-13.4% عامي 2015 و2016

⁵ Ministry of Development Planning and Statistics, Qatar. *Qatar Economic Outlook 2015-2017*, (June 2015), at: <http://bit.ly/1lhmyuH>

⁶ المرجع نفسه.

⁷ "Monthly Monitor," Qatar National Bank (4 November 2015).

⁸ Business Monitor International, *Middle East Monitor- Gulf*, vol. 25, no. 10 (October 2015).

على التوالي⁹، كما تتوقع النشرة تحوّل فائض الحساب الجاري الذي نسبته 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى عجز يبلغ نحو -4.3% و-3.6% عامي 2015 و2016. ومن المتوقع أيضًا أن ينخفض الاحتياطي الرسمي من القطع الأجنبي، باستثناء الذهب، من 732 مليار دولار عام 2014 إلى 644.1 و579.7 مليار دولار عامي 2015 و2016 على التوالي¹⁰.

ثمّ إنه من المتوقع أن ينكمش معدل نموّ الناتج الاسمي في الإمارات العربية المتحدة نحو -7.6% عام 2015، مع توقع نموّ حقيقي يبلغ نحو 4% و3.8% عامي 2015 و2016 على التوالي، نتيجة الأداء الجيد لقطاعات التجزئة والبناء والسياحة، في حين سينقلب فائض الموازنة من 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 إلى عجز عامي 2015 و2016 يبلغ نحو -5.7% و-4.3% على التوالي، وسينخفض كذلك فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 15.1% عام 2014 إلى 4.9% عام 2015 ويستعيد بعضًا من بريقه عام 2016، لتصل نسبته إلى 8.8%. وسيؤدّي هذا إلى انخفاض قيمة الاحتياطي الرسمي من القطع الأجنبي، باستثناء الذهب، من 77.2 مليار دولار عام 2014 إلى 74.9 عام 2015، ليعود إلى الارتفاع إلى نحو 79.6 مليار دولار عام 2016.

ووفقًا للنشرة ذاتها، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدولة الكويت نحو -24.3% عام 2015، وأن يحقق ناتجها الحقيقي معدلات نموّ متواضعة تُقدّر بـ 2.6% و2.4% عامي 2015 و2016. وبالتوازي مع ذلك، من المتوقع أن تتراجع نسبة فائضها الماليّ إلى الناتج الاسمي من 27.2% عام 2014 إلى 17.6% و6.2% عامي 2015 و2016 على التوالي. ومن المتوقع كذلك أن تتراجع نسبة فائض حسابها الجاري إلى الناتج الاسمي من 32.3% إلى 10.6% و10.9% خلال الفترة نفسها. وسيرتبط تراجع الفائض الجاري لدولة الكويت بحصول انخفاض بسيط في قيمة الاحتياطي الرسمي من القطع الأجنبي، باستثناء الذهب، من 29.3 مليار دولار عام 2014 إلى 28.1 و27.5 مليار دولار عامي 2015 و2016 على التوالي. وفي هذا السياق، نشير إلى أنّ دولة الكويت من أقلّ دول الخليج من حيث قيمة المشاريع الاستثمارية التي هي قيد

⁹ نتيجة لتوقع عجز كبير في الموازنة العامة للسعودية عام 2016، خفضت وكالة ستاندرد أند بورز تصنيف السعودية الائتماني إلى "A+".

¹⁰ Business Monitor International.

الإنشاء (تأتي في مرتبة أقل من البحرين وعمان)، لكن لديها خطط استثمارية قيد الإعداد بقيمة 10 مليارات دولار في مجال البنى التحتية¹¹.

ولئن كان يُتَوَقَّع عدم تأثر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدولة البحرين بانخفاض سعر النفط، كما هي حال غيرها من دول الخليج؛ نتيجةً لقلّة اعتمادها عليه مصدرًا للدخل؛ ذلك أنّه من المتوقع أن ينمو ناتجها الاسمي بمعدل 5.3% عام 2015، فإنّ معدل نموّ ناتجها الحقيقي سيتأثر؛ إذ سينخفض بالنسبة إلى كلّ من عامي 2015 و2016 إلى نحو -2.9%، مقارنةً بـ 4.5% عام 2014. ومن المتوقع كذلك أن تواجه البحرين عجزًا في موازنتها المالية يبلغ نحو -10.8% و-9.6% عامي 2015 و2016 على التوالي. في حين سيسجل حسابها الجاري فائضًا محدودًا عامي 2015 و2016 يبلغ نحو 3.5 و3.4% على التوالي. ومن المتوقع أيضًا أن ينخفض احتياطيها الرسمي من القطع الأجنبي، باستثناء الذهب، من 5.6 مليارات دولار عام 2014 إلى 4.7 و4 مليارات دولار عامي 2015 و2016 على التوالي.

في المقابل، تتوقع نشرة بيزنس مونيتور أن يحقّق الناتج الاسمي لإيران انكماشًا يُقدَّر بـ -15.2% عام 2015. لكنّ مع ارتفاع مستويات إنتاجها من النفط، نتيجةً للاتفاق النووي، من المتوقع أن يكون معدل النموّ الاسمي موجبًا بقيمة تبلغ نحو 4.3% عام 2016، ومن المتوقع أن يكون معدل النموّ الحقيقي موجبًا أيضًا بقيمة تبلغ نحو 0.6 و2.9% عامي 2015 و2016 على التوالي. ومن المتوقع كذلك أن يكون عجز الموازنة المالية منخفضًا، مقارنةً بالسعودية والإمارات؛ إذ ستسجل نسبته إلى الناتج الاسمي -3.4% و-2.5% خلال عامي 2015 و2016 على التوالي. وكذلك الأمر بالنسبة إلى نسبة العجز في الحساب الجاري الذي سيبلغ نحو -0.7% و-0.8% عامي 2015 و2016. أمّا قيمة الاحتياطي الرسمي من القطع الأجنبي، فلن تطرأ عليها تغييرات تُذكر، باستثناء الذهب؛ إذ ستستقر عند 39.9 مليار دولار عام 2015، مع ارتفاع محدود جدًّا عام 2016 إلى 40.3؛ نتيجةً لتوقع بدء زيادة صادراتها النفطية.

¹¹ Business Monitor International.

إنّ هذه التوقعات التي لا تختلف كثيراً عن غيرها من توقعات المراكز البحثية الأخرى حول الاقتصاد الإيراني¹² تجعلنا نتساءل عن مدى دقة نظرية المؤامرة باستخدام سلاح سعر النفط للإضرار بالاقتصادي الإيراني من بعض دول الخليج التي لا تقلّ خسائرها عن غيرها، بل إنّ الأمر على العكس من ذلك؛ فقد تجاوزت هذه الخسائر كلّ التوقعات.

لا شكّ في أنّ انخفاض سعر النفط أثر في الاقتصاد الروسي، لكنّ هذا التأثير لا يقتصر على هذا العامل. فالعقوبات الغربية تجاهه؛ نتيجة قضيتي جزيرة القرم وأوكرانيا، أثرت فيه تأثيراً كبيراً وتداخلت مع أثر النفط. وعلى الرغم من ذلك تبيّن المؤشرات أنّ الناتج الاسمي للاقتصاد الروسي نماّ نحو 7.9% عام 2014، وأنه من المتوقع أن ينمو نحو 4.5% و8.04% عامي 2015 و2016 على التوالي. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن ينكمش الناتج الحقيقي نحو -3.8% و-0.6% عامي 2015 و2016 على التوالي، مقارنةً بمعدل نموّ طفيف 0.6% عام 2014. وأمّا ميزانه المالي، فقد سجّل نسبة فائض موجبة - لكنها منخفضة - عام 2014 بلغت نحو 0.07% من الناتج المحليّ الإجمالي الاسمي، ويتّوقع أن يسجل عجزاً خلال عامي 2015 و2016 يُقدّر بـ -4.5% و-3.6% من الناتج المحليّ الإجمالي الاسمي. كما أنّ وضع حسابه الجاري مقبول نسبياً. فقد سجل فائضاً قدره 3.2% من الناتج الاسمي عام 2014 ومن المتوقع أن يسجل فوائض تبلغ نحو 5.0% و5.4% من الناتج عامي 2015 و2016 على التوالي¹³.

¹² يتوقع صندوق النقد الدولي أنّ إيران ستزيد إنتاجها اليومي من النفط بمتوسط قدره 600 ألف برميل خلال عام 2016، وهو ما سيساعدها على تحقيق نموّ حقيقي قدره 5.5% خلال العام نفسه، مقارنةً بمعدل قدره 3% عامي 2014 و2015، ويتوقع أنّ عجزها المالي سينخفض من -2.9% عام 2015 إلى -1.6%، انظر:

International Monetary Fund, *Regional Economic Outlook* (October 2015), at:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2015/whd/eng/pdf/wreo1015.pdf>

¹³ "World Economic Outlook Database, October 2015," *IMF*, at:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/weoselser.aspx?a=&c=922&t=1>

ثالثاً: التوقعات في الأفق المنظور

تتباين وجهات النظر حول مستقبل الأسعار عام 2016. فالأمانة العامة لأوبك والسعودية والإمارات في صدارة المتفائلين بعودة الأسعار إلى توازنها الطبيعي عام 2016، استناداً إلى عودة العوامل الأساسية المحددة للسعر، من خلال معادلة العرض والطلب لممارسة دورها؛ ذلك أنه يُتوقع ارتفاع مستويات الطلب وانخفاض إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك عام 2016 نتيجةً لخفض الاستثمارات. كما تتوقع أوبك أن معدل انخفاض العرض من خارجها سيتسارع بعد عام 2016؛ إذ سيبدأ ظهور تأثير إلغاء المشاريع الاستثمارية وتأجيلها على الإمدادات المستقبلية، كما سيتلاشى تدريجياً تأثير الاستثمارات في قطاع النفط التي جرت خلال السنوات الماضية¹⁴.

في المقابل، تستبعد وكالة الطاقة الدولية أن يعاود سعر النفط التراكم الذي اكتسبه خلال 2013؛ إذ تشير توقعاتها إلى عدم عودة سعر النفط إلى مستوى 80 دولاراً للبرميل قبل نهاية عام 2020، على الرغم من توقع تراجع الاستثمارات إلى أكثر من 20% خلال الفترة 2015 - 2016، والسبب هو عدم قدرة الطلب العالمي على امتصاص فائض العرض في السوق، خصوصاً في ظل إمكان عودة إيران والعراق وليبيا إلى الإنتاج على نحوٍ يعوّض نقض المعروض من أميركا وكندا والبرازيل¹⁵. في حين يبدو صندوق النقد الدولي أقل تفاؤلاً من وكالة الطاقة الدولية بخصوص سعر النفط؛ إذ يتوقع أن يبلغ متوسط سعر البرميل 52 دولاراً عام 2016 (وهو متوسط سعر برنت وفاتح دبي وغربي تكساس)، على أن يرتفع تدريجياً ليصل إلى 63 دولاراً في عام 2020¹⁶.

يبدو أن الخلافات بين منتجي أوبك ومن هم خارجها ما تزال قائمةً حول كميات الإنتاج على الرغم من وجود عدة محاولات قام بها بعض الأطراف - في صدارتها فنزويلا - لكسر حاجز الخلاف؛ وذلك من خلال الدعوة إلى عدد من الاجتماعات لمناقشة القضايا الخلافية. وعلى الرغم مما صرّحت به روسيا مؤخراً بشأن استعدادها لمناقشة خفض كميات إنتاجها، يبدو أنه حتى الآن لم يجرِ التوصل إلى تفاهم حول الموضوع. ومن ثم، تتجه

¹⁴ "أوبك والسعودية والإمارات تتوقع تحسن أسعار النفط العام المقبل" العربي الجديد، 2015/11/9، انظر: <http://bit.ly/1MQYITa>

¹⁵ "وكالة الطاقة تتوقع ارتفاع النفط تدريجياً إلى 80 دولاراً بحلول 2020"، جريدة الشرق الأوسط، 2015/11/11

¹⁶ "Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia," *IMF*, at:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2015/mcd/eng/pdf/mreo1015.pdf>

الأنتظار بقوة إلى نتائج الاجتماع المقبل لدول أوبك المقرر عقده في 4 كانون الأول/ديسمبر 2015، وإن كانت معظم التوقعات تشير إلى عدم حصول مفاجأة، أو تغيير في المواقف يعول عليه للتأثير في سوق النفط. ويمكن قراءة ذلك من خلال وجود خلافات داخلية بين دول أوبك أدت إلى تأجيل صدور تقرير عن إستراتيجيتها في الأمد البعيد. فقد كان من المفترض أن يعرض على اجتماعها الوزاري المقرر الشهر المقبل¹⁷، في ظلّ تواتر تأكيدات على لسان ممثلي دول أوبك وأمينها العامّ عبد الله البدري مفادها تشبّث دول الخليج بعدم خفض سقفوف الإنتاج اليومية، إلا ضمن إطار تفاهمي يشمل جميع المنتجين الرئيسيين.

وحاليًا، وفي ظلّ استمرار حالة التشبّث من جميع الأطراف بالمواقف حول كميات الإنتاج، يبدو أنّ حالة اللاتيقين والضبائية في السوق النفطية مرجحة للاستمرار في الأمد المنظور على الأقل. وفي ظلّ هذه الحالة، ومع إصرار دول أوبك الخليجية على مواقفها، يبدو أنها بدأت مراجعة سياساتها المالية وخططها الإنفاقية والنظر في بعض سياسات الدعم للسلع والخدمات المقدمة لمواطنيها. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قراءة وتتبّع لأبناء وتصريحات خلال الأسابيع القليلة الماضية من مسؤولين خليجيين في عدة مناسبات. فقد أكد وزير التخطيط التنموي والإحصاء في قطر وجود حاجة ملحة إلى ترشيد الدعم وإلى انضباط أكبر في إنفاق الموازنة المالية نتيجةً لانخفاض أسعار النفط¹⁸. كما أدلى وزير الصناعة والنفط السابق عبد الله بن حمد العطية بدلوه في قضية النفط وآثارها في دول الخليج، مُنوّهاً بأنّ دول الخليج بدأت تفكّر في النقشف وخفض التكاليف للتكيف مع أسعار النفط المنخفضة، وذكر أنّ هذه الدول - بعد سنوات من الإنفاق في المشاريع الضخمة في الخليج، خصوصًا في البنية التحتية - أمام واقع يجب أن تتعامل معه بطريقة عقلانية ومدروسة، حتى لا تكون في وضع صدمة أو مفاجأة¹⁹. كما صرّح وزير المالية القطري باتخاذ الحكومة عددًا من الإجراءات لمراجعة السياسة المالية والإنفاق الحكومي ولا سيما التشغيلي منه²⁰.

¹⁷ أبرزت أوبك خيبة أملها نتيجة قيام وكالة رويترز للأخبار بنشر مقالين حول مسودة تقرير إستراتيجيتها الطويلة الأمد تضمنتا إشارة إلى بعض ما ورد في الإستراتيجية والتعقيب عليها - وهي التي قيد الدراسة - من جهة الدول الأعضاء، من دون الإشارة إلى مصدر هذه المقطعات وكيفية الحصول عليها، انظر: "OPEC: Response to recent Reuters' articles," OPEC, 5/11/2015, at: <http://bit.ly/1P9ZnQ2>

¹⁸ سعيد حبيب، "وزير التخطيط: نحتاج للنظر في ترشيد الدعم"، جريدة الوطن القطرية، 2015/11/10.

¹⁹ "العطية: لنستعد لما بعد النفط"، جريدة الوطن القطرية، 2015/10/28.

²⁰ "عن مواجهة نقص موازنات الدول العربية. خبراء، قطر رائدة التنوع الاقتصادي"، جريدة الوطن القطرية، 2015/11/17.

ويمكن الاستدلال على نية حكومات دول الخليج في تغيير سياساتها المالية من خلال إجراءات تمت مؤخرًا. فقد قامت دولة الإمارات برفع سعر المحروقات، وهي تفكرّ جدًّا في تطبيق ضريبة القيمة المضافة. كما رفعت دولة قطر سعر الكهرباء والماء لغير المواطنين، وبدأت بتسريح نسبة من الموظفين والعاملين من غير المواطنين في قطاعها الحكومي (نحو 25% من إجمالي العمالة الوافدة)؛ بهدف خفض كتلة الرواتب والأجور في إنفاقها الجاري. تُضاف إلى ذلك أنباء عن اجتماع مجلس الوزراء الكويتي يوم 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 عن نية خفض الإنفاق الحكومي والتوسع في رفع الدعم عن بعض المحروقات. كما قامت السعودية برفع أسعار المياه للقطاعات غير السكنية بنسب تراوح بين 50 و125% بحسب شرائح الاستهلاك²¹. وقد انضمت البحرين مؤخرًا إلى قائمة الدول التي تنوي إعادة النظر في كيفية إنفاقها الحكومي وسياستها الضريبية؛ إذ صرّح وزير الصناعة والتجارة البحريني بأنّ المملكة "تنوي إجراء المزيد من خفض الدعم وفرض رسوم على الخدمات الحكومية لتعزيز الإيرادات المتأثرة سلبياً بسبب هبوط أسعار النفط"²².

في هذا الشأن أيضًا، صرّح محافظ البنك المركزي الكويتي السابق الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، على هامش مؤتمر "التحديات الاقتصادية للبلدان العربية النفطية" المنعقد بالكويت، بأنه يجب على دول مجلس التعاون الخليجي الإسراع في اتخاذ إجراءات إصلاحية عاجلة لمواجهة الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط، وبأنّ البلدان النفطية لم تستعد من الدروس خلال الثلاثين سنةً الأخيرة في ما يتعلق بصدمات التقلبات الحادة في أسعار النفط وما تفرضه عليها من تحديات في رسم سياساتها المالية والنقدية، وخصوصًا بشأن الخلل الهيكلي في موازنتها العامة²³.

²¹ "السعودية تبدأ التقشف برفع أسعار المياه"، صحيفة العرب 2015/11/3، انظر: <http://bit.ly/1JsaOS>

²² "البحرين تعتزم خفض الدعم وزيادة أسعار الكهرباء والوقود"، العربي الجديد، انظر: <http://bit.ly/1Jsu02>

²³ "محافظ البنك المركزي الكويتي السابق: تريليون دولار عجز متوقع لدول مجلس التعاون" الوطن، 2015/11/5، انظر:

<http://www.elwatannews.com/news/details/832138>

خاتمة

لقد تضافرت عدّة عوامل أدت إلى الانخفاض المدوي لسعر النفط منذ منتصف عام 2014. ويبدو أنّ ديناميّة العرض والطلب هي أقوى هذه العوامل، إضافةً إلى عامل المضاربات في الأسواق المالية. وفي المقابل، طُرحت أفكار تعتمد نظرية المؤامرة لبعض دول أوبك ضدّ دول بعينها نتيجةً لمواقف سياسية متباينة تجاه عدد من قضايا المنطقة، الأمر الذي نرى أنه مجانبٌ للواقع ومبالغ فيه بكثرة. فالعوامل وراء انخفاض السعر هي عوامل موضوعية تعود إلى معادلة العرض والطلب أساسًا، والتداعيات السلبية لانخفاض السعر لا تستثني أحدًا، وإنما هي أقوى بالنسبة إلى الدول النفطية الخليجية. وهذا أمرٌ تُبَيِّنُه المعطيات والمؤشرات الاقتصادية المتوافرة التي تعزّزها تصريحات وأنباء عن اعتماد سياسات مالية أكثر تقييدًا، وعن إعادة النظر في سياسات الدعم لبعض السلع والخدمات، إضافةً إلى لجوء عدد من الدول إلى الاستدانة الداخلية من خلال الطرح المحليّ لأذونات الخزينة، وصولًا إلى بدء تصفية بعض الأصول الخارجية، وحتى التفكير بالاقتراض الخارجي. ومن ثمّ نرى أنّ مبررات نظرية المؤامرة هشة لا أساس لها. وبالنسبة إلى مآلات السوق وتطوراتها في الأمد المنظور، يبدو أنه لا يوجد توافق حولها، وهو ما يزيد حالة الارتباك واللايقين حول مصير الأسعار، وحول حدّة آثارها في اقتصاديات المنطقة، و"إنّ غدًا لناظره قريب".